

الفقه والتاريخ في الرحلة الحجازية
للعلامة محمد يحيى الولاتي

د. الحسن الباز

ملخص البحث

تتلخّص محاور هذا البحث فيما يلي:

- الإمام بمنهج المؤلف في استعمال المصطلح الأصولي والفقهي مثل الترجيح والتخريج ومراعاة الخلاف والمشهور وما جرى به العمل، وجمعه بين الاستدلال الأصولي والتفريع الفقهي، ونماذج من النوازل التي عرضت عليه في الرحلة.
- الجوانب التاريخية والحضارية سواء كانت جغرافية؛ كوصف المدن والمواقع والمآثر، أو سياسية؛ كعلاقة العلماء بالسلطان، أو اقتصادية؛ كوسائل النقل البري وخطوط النقل البحري، أو اجتماعية؛ كهدايا العلماء والأعيان، أو فكرية وتربوية؛ كمناهج الإقراء ومستوى التعليم والتواصل بين العلماء، أو صوفية؛ كالمصطلح الصوفي وبعض أعلام الطرق الصوفية والقيام عند تلاوة الورد وقراءة المولد والمديح النبوي.

الباحث في سطور

د. الحسن الباز (hbelbaz@maktoob.com)

- « أستاذ العليم العالي - كلية الآداب، والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر أكادير.
- « مسؤول مختبر علوم الاجتهاد ومنسق فريق البحث في تجديد المناهج وتواصل العلوم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر أكادير.
- « عضو دائرة الرباط العلمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكادال الرباط.
- « دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية في موضوع: «نظرية الحق العام في التشريع الإسلامي وأثرها في السياسة الشرعية». كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط، 2002.
- « مشاركات في أزيد من 20 ندوة وطنية ودولية.
- « منشورات في دوريات علمية متخصصة.

مُقَدِّمَةٌ

يمثل تراث الرحلات لونا هاما من ألوان التأليف في المعرفة الإسلامية، فقد عرف المسلمون الرحلة وسيلة لمقاصد متعددة، منها طلب العلم والسفارة وأداء مناسك الحج. وقد شكلت الرحلات الحجازية خزاناً غنيا بالمعارف العلمية والفتاوى الفقهية والمعطيات التاريخية والحضارية والنصوص الأدبية وغيرها من الفوائد والطرائف.

وتمثل الرحلة الحجازية للعلامة محمد يحيى الولاتي نموذجاً حياً لهذا التنوع باعتبار التكامل المعرفي الذي تحقق في روافد تكوينه العلمي، والنظر إلى سعة الآفاق التي شملتها رحلته، حيث ابتدأت من ولادة في موريتانيا حالياً وشملت أجزاء من جنوب المغرب، خاصة أكليميم وإفران وتازروالت وإليغ والصويرة والرباط وتونس والإسكندرية والقاهرة وبلاد الحجاز.

وكان خروجه من ولادة مسقط رأسه يوم (7 رجب عام 1311 هـ) موافق (14 يناير 1894 م)، ولم يرجع إلى بلاد شنقيط ويلق عصا الترحال إلا يوم (6 شوال عام 1317 هـ) موافق (7 يناير سنة 1900 م)، ومعنى ذلك أن رحلته دامت ست سنوات.

وكانت هذه الرحلة زاخرة باللقاءات والمناظرات العلمية مع علماء المغرب وتونس ومصر والحجاز، كما تعكس جملة من الوقائع التاريخية والجوانب الحضارية في المجتمع من النواحي السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والفكرية والتربوية والروحية.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة تقديم نماذج لهذه الازدواجية بين المعرفة والتاريخ، وإدراك هذا التمازج ضروري كما هو معلوم في مناهج المعرفة الإسلامية وتكوين المجتهد المعاصر، لأن معرفة الوقائع التاريخية عنصر أساسي في عمل المجتهد، كما أن الإمام بمناهج المعرفة الإسلامية خاصة منها مناهج وأصول الاجتهاد ضروري لمن يريد التأريخ للأمة الإسلامية وحضارتها.

ومما يعكس المكانة العلمية لرحلة الولائي اشتغالها على أزيد من أربعين ما بين مصنف وشرح ونظم وفتوى.

ومما اشتملت عليه هذه الرحلة مناظراته مع العلامة سيدي محمد بن العربي الأدوزي في ست مسائل⁽¹⁾ منها:

هل على من قلده العوام أن يجزيهم على مشهور مذهبه لأنه إمامهم، أوله ذلك وأن يجزيهم على القول الذي يناسب حالهم عزيمة أو رخصة على أنهم لا مذهب لهم؟⁽²⁾

ومن الفتاوى والأجوبة الواردة في الرحلة:

- 1- حكم الجمعة في مسجد اكليميم القديم بعد نقلها إلى المسجد الجديد⁽³⁾.
- 2- إفتاؤه في أربع مسائل تتعلق بالقضاء على مذهب الإمام مالك، سئل عنها وهو بالمدينة المنورة⁽⁴⁾.
- 3- جوابه عن علم الباطن والحقيقة هل هو مخالف لعلم الظاهر والشرعية⁽⁵⁾.

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 104-156).

(2) انظر المصدر السابق (ص: 104-107).

(3) المصدر السابق (ص: 86) وما بعدها.

(4) المصدر السابق (ص: 199-203).

(5) المصدر السابق (ص: 241-269).

- 4- رسالة في حكم ثبوت الهلال بخبر الهاتف والتلغراف وهي بعنوان «حسام العدل والإنصاف في إبطال شهادة رؤية النار وسماع المدفع وضرب التلغراف»⁽¹⁾.
- 5- فتوى فيما يفعله أهل المغرب من الذبح على قبور الصالحين والاستغاثه بهم⁽²⁾.
- 6- فتوى فيما يفعله بعض المتصوفة من الرقص والتغني⁽³⁾.

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 284-300).

(2) المصدر السابق (ص: 325-335).

(3) المصدر السابق (ص: 352-387).

المبحث الأول: الفقه في الرحلة الحجازية

(1) بطلان الجمعة جامع اكليميم القديم:

عند نزول الولاتي في اكليميم وإقامته بها لمدة ثلاثة أشهر وثلاث ليال ضيفا عند أميرها الشيخ دحمان بن الشيخ بيروك، وردت عليه نازلة من قبل الشيخ دحمان وأخيه الشيخ عابدين عن الحكم الشرعي في صلاة الجمعة في مسجدي اكليميم القديم والجديد أيهما الصحيحة، لأن القرية إذا ذاك صغيرة يسع أهلها جامع واحد، وقد حولها أبوهما الشيخ مبارك من القديم إلى الجديد لعذر بإفتاء العلماء له بذلك⁽¹⁾.

وخلاصة جوابه أن الجمعة الصحيحة هي جمعة المسجد الجديد لأنه هو العتيق، وأن الجمعة في القديم باطلة لانتقال وصف العتاقة عنه بالهجران بالجمعة والصلوات الخمس⁽²⁾.

وقد استهل جوابه بقوله:

«اعلم أيها الناظر المنصف أنه قد اتفق المالكية على أن الجمعة لا يقيمها في بلد إلا السلطان أو مأموره أو من له الحل والعقد في القرية»⁽³⁾.

وبعد نقله للنصوص المفيدة لذلك من التوضيح للشيخ خليل ذكر أن أحوال نقل الجمعة من الجامع القديم إلى الجديد ثلاثة:

أ- الحال الأول: أن ينقلها عنه الإمام أو نائبه أو أهل الحل والعقد إلى الجديد بلا عذر.. وفي هذه الحال... تكون صحيحة في الجديد باطلة في القديم، إلا إذا أرجعها إليه أهل الحل والعقد⁽⁴⁾.

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 87-88).

(2) المصدر السابق (ص: 88).

(3) المصدر نفسه (ص: 88).

(4) المصدر السابق (ص: 89)، وتفصيلها في (ص: 89-91).

ب- الحال الثاني: أن يتهدم العتيق وتسقط سقوفه فينقل أهل الحل والعقد الجمعة منه إلى الجديد المبني ويبقى العتيق عامراً بالصلوات الخمس مع خرابه، والحكم في هذه الصورة وجوب نقل الجمعة منه إلى الجديد المبني وبطلانها في العتيق إذا صلوا فيها حال خرابه مع وجود الجديد مبنيًا⁽¹⁾.

ج- الحال الثالث: أن يخرب العتيق ويهجر بها - أي بالجمعة - وبالصلوات الخمس، وينقل الجميع منه إلى الجديد مدة، والعتيق في تلك المدة كلها خراب ساقط السقوف. فهذا هو التناسي الذي يدفع عن العتيق الحكم والاسم، أي حكم العتاقة واسم الجامع⁽²⁾.

وخلص بعد تفصيل هذه الأحوال الثلاثة إلى «أن جمعة أهل جامع اكليميم القديم باطلة على كل حال من الأحوال الثلاثة المتقدمة والله أعلم»⁽³⁾

وسئل مرة أخرى - عند رجوعه ومروره باكليميم وهو في طريقه إلى بلده - عن هذه المسألة، وصرح أن ذلك كان من السائل على وجه التعنت⁽⁴⁾، وأكد الجواب السابق نفسه وأضاف مباحث فقهية وأصولية لإفهام السائل وردّ اعتراضه بأن إقامة السلطان أو نائبه للجمعة لا تشترط إلا في أول جمعة⁽⁵⁾.

وكذلك عموم القول الذي نقله الشيخ الخليل في التوضيح عن يحيى بن عمر ونصه: «الذي أجمع عليه مالك وأصحابه أن الجمعة لا تقام إلا بثلاثة شروط، المصر،

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 91)، وتفاصيلها في (ص: 91-92).

(2) المصدر نفسه (ص: 92)، وتفاصيلها في (ص: 92-93).

(3) المصدر نفسه (ص: 93)، وانظر بقية الفتوى في (ص: 94-100) من المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق (ص: 388).

(5) المصدر نفسه (ص: 389).

والجماعة، والإمام الذي تخاف مخالفته، فمتى عدم شيء من هذه الثلاثة لم تكن جمعة»⁽¹⁾.

(2) حكم ثبوت الهلال بخبر الهاتف والتلغراف: وعنوان الفتوى «حسام العدل والإنصاف في إبطال شهادة رؤية النار وسماع المدفع وضرب التلغراف»⁽²⁾.

وممن ألفت في الموضوع الشيخ المهدي الوزاني في النوازل الصغرى⁽³⁾، والوزير عبدالله الفاسي في مؤلف أسماه (الإنصاف في ثبوت الهلال بالتلغراف)⁽⁴⁾ وألف في الموضوع أيضا العلامة محمد بن الحسن الحجوي فتوى في حوالي عشرة (10) صفحات بعنوان (إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق)⁽⁵⁾ وهي مؤرخة بشوال (1333هـ).

وكتب العلامة محمد المختار السوسي في الموضوع فتوى بعنوان (وشي المطارف في ثبوت الهلال بالخبر الرسمي من الهاتف)⁽⁶⁾، وهي مخطوطة لم تنشر في أي من مؤلفاته المطبوعة - في حدود ما تم الإطلاع عليه - وهي مؤرخة بثاني شوال عام (1361هـ)، وقد عرّف بها العلامة الدكتور الحسن العبادي في كتابه فقه النوازل في سوس، وألم بظروف صدورهما ومحتواهما ومصادرها⁽⁷⁾.

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 389).

(2) المصدر السابق (ص: 284-300).

(3) انظر المهدي الوزاني: النوازل الصغرى.

(4) المعسول لمحمد المختار السوسي (8/ 283).

(5) انظر نصها في كتاب الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر، محمد بن الحسن الحجوي، دراسة ونصوص، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، يناير 2007 م (ص: 135-144).

(6) الحسن العبادي: فقه النوازل في سوس، منشورات كلية الشريعة - جامعة القرويين، أكادير، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999 م (ص 379).

(7) انظر المرجع السابق (ص: 379-386).

والخلفية الجوهرية في هذه النازلة هي اعتقاد الناس أن الأمور العامة حتى الدينية منها تُسَيَّرُها الإدارة الاستعمارية.

وقد سئل العلامة الولاتي عن النازلة، وهو في تونس بعد رجوعه من الحج، في حين يذكر المختار السوسي أنه تشابك مع الفاسيين في الموضوع في رحلة الذهاب بعد خروجه من الرباط، وألف بعض علماء فاس، وهما المهدي الوزاني وعبد الله الفاسي المشار إليهما سابقا ما يريدون به على الولاتي⁽¹⁾.

وقد سبق أن أثيرت نازلة شاملة مماثلة في بعض ثغور الشام بعد ورود الخبر بالتلغراف عن ثبوت هلال رمضان فأفتى المفتي بالعمل بهذا الخبر لأنه يفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل وحكم قاضي البلد بذلك، وخالف بعض علماء الشام الفتوى المذكورة، فسئل عن ذلك الشيخ عليش المصري فأفتى بالتعديل على الفتوى السابقة، «لأن سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الأخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا، وأقاموا لأعماله أشخاصا مسلمين، وأنفقوا على ذلك أموالا جسيمة، مستغنين بذلك عن السعاة وإرسال المكاتب غالبا، فصار ذلك قانونا معتبرا، يخاطب به الحكام بعضهم بعضا في مهمات الأمور»⁽²⁾.

وقد سبق أن أثيرت نازلة مماثلة في بعض ثغور الشام بعد ورود الخبر بالتلغراف عن ثبوت هلال رمضان فأفتى المفتي بالعمل بهذا الخبر لأنه يفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل، وحكم قاضي البلد بذلك. وخالف بعض علماء الشام الفتوى المذكورة، فسئل عن ذلك الشيخ عليش المصري فأفتى بالتعويل على الفتوى

(1) انظر المعسول (8/ 283).

(2) الحسن العبادي: فقه النوازل في سوس، م س، (ص: 384-385) نقلا عن وشي المطارف في ثبوت الهلال بالخبر الرسمي من الهاتف، مخطوطة خاصة، وانظر: الرحلة الحجازية للولاتي، (ص: 284-285).

السابقة، «لأن سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الأخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا، وأقاموا لأعماله أشخاصا مسلمين، وأنفقوا على ذلك أموالا جسيمة، مستغنين بذلك عن السعاة وإرسال المكاتب غالبا، فصار ذلك قانونا معتبرا، يخاطب به الحكام بعضهم بعضا في مهمات الأمور»⁽¹⁾.

أما العلامة محمد بن الحسن الحجوي⁽²⁾ فقد سئل في نازلة مماثلة «عما إذا ثبت عيد الفطر بمكناس أو الرباط بشهادة عدلين وحكم القاضي هناك به وأخبر به هو أو السلطان بواسطة التلفون أو التلغراف، هل يجوز الاعتماد على هذا الإخبار والإفطار أم لا؟»⁽³⁾.

وخلاصة جوابه: اعتماد التلفون «إذا كان متقنا، يتميز فيه صوت زيد عن عمرو بحيث يحصل العلم الضروري للسامع بأن هذا صوت فلان بعينه، فالذي يظهر أنه يجوز الاعتماد عليه بشرط أن يكون المخبر عدلا واحدا فأكثر، وهذا في الغالب لا يمكن إلا في بلدين متقاربين كفاس ومكناس، من غير أن يكون عائق عن تمييز الأصوات بعضها من بعض كالرياح العاصف، ونظيره الشهادة على النساء ذوات الحجاب»⁽⁴⁾.

(1) الحسن العبادي: فقه النوازل في سوس: م س، (ص: 384-385)، نقلا عن وشي المطارف في ثبوت الهلال بالخبر الرسمي من الهاتف لمحمد المختار السوسي، مخطوطة خاصة، وانظر الرحلة الحجازية للولائي (ص: 284-285).

(2) انظر آسية بنعدادة: الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا) ط 1 - المركز الثقافي العربي - البيضاء - بيروت 2003.

(3) محمد بن الحسن الحجوي: إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق - ضمن كتاب الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر، م س، (ص: 135).

(4) المصدر السابق (ص: 135).

ومستند الفتوى جريانها على أصل الإمام مالك بن أنس وابن حنبل في جواز شهادة الأعمى. خلافا للحنفية والشافعية حيث تمسكوا بحديث ابن عباس رضي الله عنه: سئل رسول الله ﷺ عن الشهادة، فقال: «تري هذه الشمس، فاشهد وإلا فذع»⁽¹⁾.

«فجعل من شرط صحة الشهادة معاينة الشاهد لما شهد به، والأعمى لا يعاين المشهود عليه فلا تجوز شهادته، وهو دليل ضعيف في نظر المالكية، إذ القصد من الحديث هو التثبت وحصول العلم الضروري لا خصوص المعاينة بالبصر»⁽²⁾.

«فقوة حجة المالكية والحنابلة في هذه المسألة (أي التليفون) هي كمسألة شهادة الأعمى فتقاس عليه من باب لا فارق»⁽³⁾.

ويفرق بين إثبات رمضان أو شوال، فلا بد فيهما من شهادة عدلين أو الاستفاضة، وبين نقل عدل واحد عن حكم حاكم فإنه يكفي - كما قرر ذلك المالكية في مصادرهم مثل المواق والتاودي والخطاب نقلا عن أعلام المذهب مثل أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني وابن يونس وابن رشد⁽⁴⁾، حيث نص في المقدمات «أن الإمام إذا أرسل واحدا ليأتي بخبر الهلال فإنه يكتفي بقوله، ولا يطلب في ذلك نقل العدل بلا

(1) أخرجه قريبا من هذا اللفظ الحاكم في المستدرک، (رقم: 7045 / 43)، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1990م (4 / 110). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ولم يوافقه الذهبي. انظر نصب الراية للزيلعي، ط 2، مصورة على ط 1، (1357 هـ)، المجلس العلمي، دار المأمون، القاهرة، (82 / 4)، وإرواء الغليل للألباني، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1985، (8 / 282)، (رقم: 2667).

(2) محمد بن الحسن الحجوي: المصدر السابق (ص: 136).

(3) المصدر السابق (ص: 136).

(4) المصدر السابق (ص: 135).

خلاف»⁽¹⁾. «بل يفهم من كلام أبي عمران الفاسي أن غير الإمام إذا بعث من يكشف له عن رؤية الهلال أنه يلزمه العمل بخبره»⁽²⁾.

أما التلغراف فغير خفي على أن من أمعن النظر فيه أنه إشارات ورموز اصطلاحية مأمونة من الغلط غالباً غير أن فيه نوعين: نوع عمومي غير رسمي، ونوع رسمي. وورود التلغراف غير الرسمي لا يجوز الاعتماد عليه في صوم ولا إفطار، وإن كان الشيخ عlish أفتى بالعمل به مطلقاً⁽³⁾.

أما الشيخ الولاتي فذهب إلى أن الله تعالى وضع لإيجاب الصوم والإفطار والحج أحد ثلاثة أسباب معينة منضبطة:

الرؤية العامة أو رؤية البينة، أي العدلين، أو المستفيضة، أو كمال عدة الشهر ثلاثين⁽⁴⁾.

وجعل الشرع أيضاً الثبوت عند القاضي إذا نقله واحد عدل سبباً يجب بنقله الصوم على من بلغه ذلك الناقل للثبوت عند الحاكم⁽⁵⁾.

وبعد استدلال الولاتي لكل واحد من هذه الأسباب⁽⁶⁾، لم يقبل إحداث سبب رابع في ثبوت رؤية الهلال، ورد على المخالفين، ومنهم مفتي الشام وقاضيه والشيخ عlish

(1) انظر ابن رشد: المقدمات الممهدة، تحقيق محمد حججي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، (1/ 252-253).

(2) الحجوي: المصدر السابق (ص: 137).

(3) المصدر السابق (ص: 137).

(4) حسام العدل والإنصاف في إبطال شهادة رؤية النار وسماع المدفع وضرب التلغراف، ضمن الرحلة الحجازية (ص: 285-286).

(5) المصدر السابق (ص: 286).

(6) المصدر السابق (ص: 286).

المصري، في جعل التلغراف ظاهرة تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل⁽¹⁾.

بل اعتمد على القرافي في الفروق، حيث فرق في الفرق الثامن والتسعين بين قاعدة «البقاع جعلت المظان فيها معتبرة في أداء الجمعات وقصر الصلوات، وبين قاعدة الأزمان لم تجعل المظان فيها معتبرة في رؤية الأهلة ولا دخول أوقات العبادة ولا ترتيب أحكامها»⁽²⁾.

ومما يثير الانتباه في فتوى الولاتي فقه السياسة الشرعية في الشعائر، واعتبار المقاصد والمآلات، والرجوع إلى كليات الشرع ومبادئه العامة، مثل الوحدة والجماعة، واتفاق الكلمة ونبد التعصب، «وموافقة الحق للهوى لا تنقصه ولا تصيره غير حق»⁽³⁾، والحق ومتابعته خير من الباطل والتمادي عليه⁽⁴⁾.

3 مسائل القضاء والفتيا:

سئل العلامة الولاتي وهو بالمدينة المنورة عن الحكم الشرعي في أربع مسائل⁽⁵⁾:

1. هل يجوز للقاضي المالكي المقلد المحض أن يحكم بالضعيف في مذهب إمامه أو لا؟

(1) حسام العدل والإنصاف في إبطال شهادة رؤية النار وسماع المدفع وضرب التلغراف، ضمن الرحلة الحجازية (ص: 287) وما بعدها.

(2) انظر المصدر السابق (ص: 288).

(3) المصدر السابق (ص: 99).

(4) المصدر السابق (ص: 100).

(5) انظر الرحلة الحجازية (ص: 199-203).

وجوابه: أن القاضي المالكي المقلد المحض، أي الذي ليس مجتهدا في المذهب ولا في الفتوى لا يجوز له الحكم بالضعيف من المذهب اتفاقا⁽¹⁾.

ونقل من مواهب الجليل للحطاب ما يفيد ذلك كقوله: «الفتيا والحكم بما هو مرجوح خلاف الإجماع»⁽²⁾ وأن المازري بلغ رتبة الاجتهاد ولم يفت بغير المشهور⁽³⁾، وقول ابن الصلاح: «من كان يكتفي أن يكون في فتواه أو حكمه موافقا لقول أو وجه في المسألة ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الإجماع»⁽⁴⁾، ويخلص الولاتي إلى أن في كل ذلك «تصريحا بأن الحكم والفتوى بالقول الضعيف يحرم إجماعا على القاضي المالكي المقلد الصرف»⁽⁵⁾.

وينقل عن القرافي بواسطة التسولي أن حكم المجتهد بغير الراجح عنده وحكم المقلد بغير المشهور وإن ترجح عنده من اتباع الهوى، وأنه حرام⁽⁶⁾.

وينقل عن الونشريسي في إقرارات المعيار أن الفتوى بغير المشهور توجب عقوبة المفتي⁽⁷⁾.

وينقل عن ابن عرفة بواسطة حاشية البناني أنه «لا يعتبر من أحكام قضاة الوقت إلا ما لا يخالف المشهور أو مذهب المدونة»⁽⁸⁾. وتبعه على ذلك تلميذه البرزلي حيث قال:

(1) انظر الرحلة الحجازية (ص: 199).

(2) المصدر السابق (ص: 200).

(3) المصدر نفسه (ص: 200).

(4) المصدر نفسه (ص: 200).

(5) المصدر نفسه (ص: 200).

(6) المصدر نفسه (ص: 200).

(7) المصدر نفسه (ص: 200).

(8) المصدر نفسه (ص: 200).

«الذي جرى به العمل أن لا يحكم القاضي بغير مشهور مذهب مالك، لأن من كان مقلدا لا يجوز له الحكم بالشاذ، وهو معزول عنه، ويفسخ حكمه»⁽¹⁾.

2. هل يجوز للقاضي المالكي المقلد أن يحكم بقول غير إمامه كالحنفي مثلاً⁽²⁾؟

3. هل يجب نقض حكمه إذا حكم بذلك أم لا⁽³⁾؟

وخلاصة جوابه عن المسألتين بعد نقل نصوص من شروح مختصر خليل خاصة شرح الدردير أنه: «لا يجوز له الحكم بقول غير إمامه كالحنفي مثلاً اتفاقاً»⁽⁴⁾. والمفتي في ذلك كالقاضي فالقاضي المقلد يحكم «بقول مقلده أي إمامه»⁽⁵⁾، «أي بالراجح من مذهب إمامه لا بقول غيره، ولا بالضعيف من مذهبه»⁽⁶⁾، فإن حكم بالضعيف نُقض حكمه إلا إذا لم يشتهر ضعفه⁽⁷⁾، وكان الحاكم به من أهل الترجيح، وترجح عنده القول الضعيف بمرجح⁽⁸⁾.

وأكد ذلك بنصوص أخرى من حاشية البناي وشرح الشبرخيتي على المختصر وطرر الطخيني على التهذيب للبراذعي ونوازل علي الأجهوري ومراقي السُّعود وشرحه نشر البنود للعلوي⁽⁹⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 200).

(2) المصدر نفسه (ص: 199).

(3) المصدر السابق (ص: 199).

(4) المصدر نفسه (ص: 201).

(5) مختصر خليل، انظر شرح الدردير بهامش حاشية الدسوقي، طبعة دار الفكر، (4/ 130).

(6) المصدر السابق (4/ 103).

(7) الولاتي: الرحلة الحجازية (ص: 201)، وفي شرح الدردير (4/ 130) إذا لم يشتد ضعفه.

(8) الولاتي: الرحلة الحجازية (ص: 201).

(9) انظر العلوي: نشر البنود على مراقي السُّعود، طبعة صندوق إحياء التراث الإسلامي - المغرب -

الإمارات العربية المتحدة (2/ 332).

ورد قول الخطاب أن عدم جواز حكم القاضي بقول غير إمامه ليس متفقا عليه، بل فيه الخلاف، وحكاية بعضهم الخلاف فيما إذا شرط عليه السلطان أن لا يحكم إلا بمذهب إمام معين، فحكم بغيره⁽¹⁾.

وقال الولاتي: إن ما حكاه الخطاب ضعيف باتفاق المتأخرين، وقد جرى العمل منهم على خلافه⁽²⁾، وهو ما قرره الولاتي في الجواب المذكور.

4. ما المراد بالضعيف الذي ينقض حكم الحاكم المالكي المقلد الصّرف إذا حكم به؟ هل هو ما خالف نصا أو إجماعا أو قاعدة قطعية أو قياسا جليا؟ أو هو ما خالف المشهور في المذهب أو الراجح، وإن لم يخالف نصا ولا إجماعا ولا قاعدة قطعية ولا قياسا جليا؟⁽³⁾ وجوابه: «أن المراد بالضعيف ما خالف المشهور الراجح أو مذهب المدونة»⁽⁴⁾، ومصادره هي حاشية البناني ومختصر ابن عرفة وصاحب العمل وشرح تحفة ابن عاصم للتسولي وشرح الدردير لمختصر خليل، وسلمه الدسوقي.

وفي كتابه «حسام العدل والإنصاف القاطع لكل مبتدع باتباع الأعراف» خصص الولاتي الفصل الثالث لبيان العرف الذي إذا صحبه القول الضعيف قواه⁽⁵⁾. وورد فيه «أن العرف المعتبر عند العلماء في تقوية القول الضعيف إنما هو عرف العلماء الذين لهم أهلية الاجتهاد في المذهب أو الترجيح»⁽⁶⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 203).

(2) المصدر السابق (ص: 203).

(3) المصدر السابق (ص: 203).

(4) المصدر السابق (ص: 203).

(5) حسام العدل والإنصاف، تحقيق عبد الرحمن بلحاج علي، ط 1، دار الميزان، سوسة، تونس 2008م، (ص: 119-128).

(6) المصدر السابق (ص: 119).

«وأما عرف العوام فلا يزيد القول الضعيف إلا ضعفاً، لأن الناس عملهم تحكيم الهوى والنفس والشيطان، وذلك باطل، والباطل لا يقوي الحق ولا يكون أساساً له، لأنهما ضدان، ونعني بالعوام قضاة عصرنا هذا ومفتيه»⁽¹⁾.

ونقل من حاشية البناني عن عبد الرؤوف المناوي (ت 1031 هـ) عن الشيخ خليل (ت 1198 هـ) «فحكم بقول مقلده»: «وإذا جرى العمل ممن يقتدى به بمخالف المشهور لمصلحة أو سبب، فالواقع في كلامهم أن يعمل بما جرى به العمل، وإن كان مخالفاً للمشهور، وهو ظاهر إذا تحقق استمرار تلك المصلحة، أو ذلك السبب، وإلا فالواجب الرجوع إلى المشهور»⁽²⁾.

وينقل عن العلوي في (طرد الضوال)⁽³⁾ «أن ذلك خاص بأهل النظر والترجيح، فهم الذين يحكمون بغير المشهور لمصلحة رأوا فيها، ويرجح بذلك ويجري به العمل. والمفتي مثل الحاكم في كل ذلك، وأما مقلدو هذا الزمان فلا يفتون ولا يحكمون إلا بالمشهور، وإذا حكموا بغيره نقض، وإذا جرى عمل بلد على حكمهم بغير المشهور فليس بعمل»⁽⁴⁾.

وعن سبب العمل بغير المشهور ذكر ما نقله العلوي عن القرافي من «أن شيوخ المذهب المتأخرين كابن عات، وابن رشد، وابن سهل، وابن زرب، وابن العربي،

(1) حسام العدل والإنصاف (ص: 119).

(2) المصدر السابق (ص: 120-121).

(3) انظر عن مؤلفه ومصادر ترجمته أطروحة الدكتور إحياء الطالبي: الدراسات الأصولية بسوس والصحراء، (ص: 212) وما بعدها، وانظر عن كتاب طرد الضوال المرجع نفسه (ص: 217-220).

(4) الولاتي: حسام العدل والإنصاف (ص: 121).

واللخمي ونظرائهم لهم اعتبارات وتفحصات لبعض الروايات والأقوال عدلوا فيها عن المشهور، وجرى باختيارهم عمل الحكّام والفتيا لما اقتضته المصلحة»⁽¹⁾.
ويقف الولاتي عند فوائد ذكر الضعيف في كتب الفقه، والحال أنه يجوز به الإفتاء والقضاء، ويذكر من هذه الفوائد⁽²⁾:

1- التبحر في حفظ أقاويل الشرع.

2- حفظ مدركه من قبل من له اعتناء بالمدارك، وهو العالم المتبصر.

3- مراعاة الخلاف، لكونه يلجئ إليه الضرر إن كان غير شديد الضعف، وكان معزوا إلى عالم يقتدى به، وكانت الضرورة محققة في نفس العامل به لنفسه، ولا يجوز له أن يفتي به لغيره، لأنه لا يتحقق الضرورة في غيره، كما يتحققها في نفسه.

(1) الولاتي: حسام العدل والإنصاف (ص: 125-126).

(2) انظر الرحلة الحجازية (ص: 106-107).

المبحث الثاني: التاريخ في الرحلة الحجازية

(1) منهج الكتابة التاريخية:

من خصائص التأريخ عند محمد يحيى الولاقي في رحلته:

أ- ضبط التوقيت ودقة التأريخ:

فهو حريص على ذكر وقت المغادرة والوصول إلى كل محطة من محطات رحلته والمدة الفاصلة بينها.

فيقول عن مغادرة أكليميم مثلاً: «ثم إنا أردنا السفر من اجليميم إلى الغرب فخرجنا منه لسبع ليال خلون من صفر الخير من العام الثالث عشر بعد ثلاثمائة وألف»⁽¹⁾. «فزلنا وقت المقليل في إيفران عند السيد الفقيه الكريم النبيه المضياف الحاج الحسين، فأقمنا عنده خمس ليال في أهنا عيش وأطيبه وأوطأ مكان»⁽²⁾.

وبعد ذلك ليلة عند القائد سعيد المجاطي⁽³⁾ وست عشرة ليلة عند سيدي على بن عبد الله الإلغي⁽⁴⁾.

وارتحلوا عن إلغ مهل ربيع النبوي من العام المذكور (1313 هـ) قاصدين تزوال⁽⁵⁾ عند الشريف محمد بن الحسين «فأقمنا عنده شهرين سوى ست ليال»⁽⁶⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 103).

(2) المصدر السابق (ص: 103).

(3) المصدر السابق (ص: 103).

(4) المصدر نفسه (ص: 103).

(5) المصدر نفسه (ص: 103-104).

(6) المصدر السابق (ص: 104).

ثم بعد تمام هذا التأليف⁽¹⁾ ارتحلنا من تزرwalt لست ليال بقين من ربيع قاصدين مدينة الصويرة⁽²⁾ «فدخلنا مدينة الصويرة لأربع ليال مضين من جمادى الأولى»⁽³⁾ ومن الصويرة إلى الرباط: «كان ركوبنا لثمان ليال بقين من جمادى الأولى»⁽⁴⁾ ويذكر عدد الليالي في كل مرحلة على متن السفينة؛ آسفي ليلتان - البيضاء ليلتان - «وأقمنا في مرسى الرباط ثلاث ليال لهيجان البحر»⁽⁵⁾.

وفي الحجاز يقول: «والحاصل أننا مكثنا في المدينة أربعة أشهر سوى ثلاث ليال»⁽⁶⁾.

ب- ذكر المواقع الجغرافية:

مثل شنجيط⁽⁷⁾، واكليميم⁽⁸⁾، وتكانت⁽⁹⁾، ومجاط⁽¹⁰⁾، وتازروالت⁽¹¹⁾ وحاحا⁽¹²⁾ والصويرة⁽¹³⁾ وتونس⁽¹⁴⁾ والإسكندرية⁽¹⁵⁾.

(1) أي جوابه على أسئلة سيدي محمد بن العربي الادوزي.

(2) الرحلة الحجازية (ص: 156).

(3) المصدر السابق (ص: 156).

(4) المصدر نفسه (ص: 156).

(5) المصدر نفسه (ص: 156).

(6) المصدر نفسه (ص: 194).

(7) المصدر نفسه (ص: 75).

(8) المصدر نفسه (ص: 75-86).

(9) المصدر نفسه (ص: 103).

(10) المصدر نفسه (ص: 103).

(11) المصدر نفسه (ص: 104-156).

(12) المصدر نفسه (ص: 156).

(13) المصدر نفسه (ص: 156).

(14) المصدر نفسه (ص: 273).

(15) المصدر نفسه (ص: 214 - 273).

ج - الوصف الدقيق للمزارات والآثار الإسلامية:

فقد صلى الجمعة بالقاهرة في مسجد السيدة زينب وزار الجامع الأزهر ومشهد الحسين⁽¹⁾. وفي المدينة المنورة ذكر جملة من المزارات مثل البقيع وأحد ومسجد قباء وغيرها⁽²⁾.

واهتم كذلك بذكر الآبار مثل بئر أبي طلحة الأنصاري، وبئر بضاعة⁽³⁾.

2) الجوانب التاريخية والحضارية في الرحلة الحجازية

تتنوع هذه الجوانب، وتتوقف قيمتها العلمية على مقارنتها بما ورد في المصادر التاريخية الأخرى سواء منها كتب التاريخ العام ومصادر النظم المالية ومصادر التاريخ الاجتماعي والفكر التربوي وكتب الطبقات والمناقب وغيرها.

ويمكن إعطاء النماذج الآتية بهذا الشأن:

أ- الجوانب السياسية:

ومنها مقابلاته من قبل السلطان المولى عبد العزيز⁽⁴⁾، والوزير الصدر الأعظم أحمد بن موسى⁽⁵⁾ الذي أطلعته على قصائد في مدح السلطان. ومنها اتصاله ونزوله ضيفا على

(1) الرحلة الحجازية (ص: 269).

(2) المصدر السابق (ص: 190) وما بعدها.

(3) المصدر السابق (ص: 195-196).

(4) السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (1881-1943) ببيع له سنة (1312هـ-1894م)، وقد أسهمت الضغوط الأجنبية التي انتهت بمؤتمر الجزيرة الخضراء في انهيار هيبة السلطان والمخزن في عهده مما هيا الظروف لقيام الحركة الحفيفية، وبيعة السلطان مولاي عبد الحفيظ سنة 1907. انظر علال الحديمي: مادة عبد العزيز بن الحسن الأول، معلمة المغرب (17/ 5906-5908).

(5) الوزير أحمد بن موسى (1257-1319هـ) شغل منصب الحاجب للسلطان الحسن الأول (ت 1312هـ/ 1894م) والصدر الأعظم للسلطان مولاي عبد العزيز الذي أخذ له البيعة وسنه اثنتي عشرة سنة. انظر أحمد التوفيق: مادة (أحمد بن موسى) معلمة المغرب (1/ 175-177).

عدد من الرؤساء والقواد التابعين للإدارة المخزنية، وخاصة منهم القائد دحمان بن بيروك⁽¹⁾. فقد كان نزوله لما وصل أكليميم (سنة 1313 هـ) في دار هذا القائد الذي وصفت داره بأنها كانت ممرا بين الصحراء والمغرب⁽²⁾. وقد عينه السلطان الحسن الأول قائدا على أيت الجمل وعميدا للحكومة مطلقا على كل تلك النواحي سنة (1299 هـ)⁽³⁾، كما يقول المؤرخ محمد المختار السوسي.

وقد علا شأنه عند الحكومة (سنة 1303 هـ)، ومكنته من السلاح للمدافعة على تلك السواحل من رأس (أسكا) إلى (الداخلة)، وقد تعددت حوادث الأجانب في تلك الجهة من الإسبان والألمان والإنجليز⁽³⁾.

ومن مواقف هذا القائد موقفه من السيد الكنتي المتمهدي الذي قام بأمره (أولاد غيلان) و(مشطوف) في قبائل أخرى صحراوية مع قبيلة (كتنا) وهو حفيد الشيخ المختار الكنتي. فقد جمع له دحمان، وحشد (الركييات) و (أولاد اللب) مع (تكنا)، فكانت معركة (أم كرين) حيث قتل الثائر وتبعهم دحمان إلى (شنقيط) و(أطار)⁽³⁾.

ومن الرؤساء الذين نزل عليهم ضيفا القائد سعيد المجاطي⁽⁴⁾ ومحمد بن الحسين الايليغي التزروالي⁽⁵⁾ الذي أثنى عليه كثيرا، وكانت مدة الإقامة عنده شهرين سوى ست ليال.

(1) دحمان بن الشيخ مبارك (بيروك) بن عبيد الله أسلم قائد مخزني من أسرة ناهية بوادي نون، قامت بأدوار تجارية وسياسية مهمة خلال القرن 13 الهجري و 19 الميلادي، انظر مصطفى ناعمي / مادة (ابن بيروك) معلمة المغرب (6/ 1934-1939).

(2) المعسول (19/ 280).

(3) المصدر نفسه (19/ 279).

(4) الرحلة الحجازية (ص: 104).

(5) المصدر نفسه (ص: 104).

ب- الجوانب المالية:

من الجوانب المالية في الرحلة:

1 - قيمة هدية السلطان عبد العزيز والوزير أحمد بن موسى: فبعد يومين من لقاء الولاتي بالسلطان أرسل إليه الوزير أحمد بن موسى الصدر الأعظم «ودفع له إحدى وعشرين لوزة قال إن قيمتها مائة ريال»⁽¹⁾، ودفع له كسوة ولولده. (وقال) «ورتب له ريالاً سوى خمس لكل يوم»⁽²⁾.

أما هدية الصدر الأعظم فكانت عشرين ريالاً فضة⁽³⁾.

2 - تمويل الرحلة من البيضاء إلى الحج:

يذكر الولاتي أن الوزير دفع له كتاباً إلى عامل السلطان بالبيضاء يأمره أن يركبه إلى الحج هو وولده⁽⁴⁾. ويذكر محمد المختار السوسي أن الوزير أحمد بن موسى هو الذي نفذ له من خزينة المغرب ما أبحر به إلى مصر⁽⁵⁾.

3 - قيمة جمل:

أهدى الرئيس محمد بن الحسين التزروالتي للولاتي جملاً، وهو يقول في ذلك: «فأنزلنا وأكرمنا وأتحفنا بجمل جيد بعناه بتسعة عشرة ريالاً»⁽⁶⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 175).

(2) المصدر نفسه (ص: 157).

(3) المصدر نفسه (ص: 157).

(4) المصدر نفسه (ص: 157).

(5) المعسول (8/ 283).

(6) الرحلة الحجازية (ص: 104).

4 - قيمة هدايا تونسية:

فقد أهدي للولاتي من قبل السيد صالح كائج من عند نفسه وغيره من الإخوان الأفاضل خمسا وأربعين لويزة ذهب من سكة فرنسا.

وأهدى له السيد العربي بن الشيخ وأخواه محمد ومنصور أربعاً وعشرين لويزة ذهب.

وأهدى له محمد بن عثمان السنوسي خمس لويزات⁽¹⁾.

وأهدى له سيدي محمد بن إبراهيم بطانية ثمنها لويزتان، وأحد عشر ريالاً من سكة فرنسا.

وأهدى له مفتي باش حسين ست لويزات. ومن الهدايا أيضاً بعض حوائج النساء من قبل السيد الشوشان⁽²⁾.

ومن الهدايا أيضاً مجموعة من الكتب في مجالات وفنون مختلفة سيأتي ذكرها في الجوانب العلمية والتعليمية.

وهذه المعطيات المالية والنقدية المذكورة هم الذين يدرسون التاريخ الاقتصادي والمالي مثل تغير قيمة النقود ومصارف خزينة الدولة ونوع العملة الذهبية أو الفضية والدولة التي ضربت السكة.

ج - الجوانب التربوية والعلمية

ومنها:

(1) الرحلة الحجازية (ص: 275).

(2) المصدر نفسه (ص: 276).

1. مستوى تدريس بعض العلوم مثل البيان والمعاني في (إلغ)، وتدريس المؤلف لهذا العلم خلال إقامته بها، حيث وجد الشيخ سيدي علي بن عبد الله يدرس علم البيان والمعاني لبعض طلبته وهو لا يجيدهما، «فأصلحنا له بعض ما اختل في النصاب الذي يفسر لطلبته. فأقبل إلينا بدرسه وصار يتعلم هو وطلبته منا علم المعاني»⁽¹⁾. ويشير المختار السوسي إلى عدم اعتناء الإلغيين كثيرا بعلوم البيان⁽²⁾.
 2. تدريسه علم البيان من كتاب تلخيص القزويني خلال إقامته بالرباط⁽³⁾.
 3. تدريسه خلال إقامته بالحرم المدني موطأ الإمام مالك، وعقود الجمان للسيوطي في علم البيان، وورقات إمام الحرمين في أوقات الضحى وما بين المغرب والعشاء⁽⁴⁾.
 4. زيارة العلماء: تزخر الرحلة الحجازية بذكر العلماء الذين التقى بهم الولاتي أو زارهم في المغرب أو تونس أو مصر أو الحجاز ومن هؤلاء على سبيل المثال:
- أ- الحاج الحسين الإفرائي (ت 1328 هـ): فبعد ارتحال الولاتي من أكليميم مرّ بقرية تكانت ثم إيفران عند الفقيه الحسين الإفرائي، فأقام عنده الركب «خمس ليال في أهنا عيش وأطيبه وأوطأ مكان»⁽⁵⁾ كما يقول المؤلف.
- وقد ترجم صاحب المعسول للحاج الحسين الإفرائي دفين تزنيت مستهلا ترجمته بقوله:

(1) الرحلة الحجازية (ص: 103).

(2) انظر المعسول (9/ 16).

(3) انظر الرحلة الحجازية (ص: 157).

(4) المصدر نفسه (ص: 196).

(5) المصدر نفسه (ص: 103).

«استفق أيها اليراع من سنتك، وانفض عنك ما أراه على عطفك منذ ألزمت أن تجري في تراجم أناس لهم من العلوم والمقامات حظوظ غير عظيمة، ولم يرزقوا في الأزل أن تتلألاً سماوات تراجمهم بكواكب المعارف الوهاجة التي لا تتلألاً التراجم حقا بسواها، فقد ودعت الآن من كانوا على تلك الصفة، وأقبلت على علامة عظيم يمد الخافقان بما أوتيه من معارف زاخرة، ومناقب باهرة، ومجد عظيم يخضع له القمران، ويهز به المشرقان»⁽¹⁾.

وأثنى عليه الأكراري في روضة الأفنان رغم أنه - كما وصف نفسه - «مولع بالحقائق مكشوفة كما هي لا يرحم أحدا»⁽²⁾.

ب- سيدي محمد بن العربي الأدوزي⁽³⁾:

أثناء إقامة الولاتي عند الرئيس محمد بن الحسين الإليغي التزرولتى لمدة شهرين سوى ست ليال⁽⁴⁾، ورد عليه العلامة سيدي محمد بن العربي الأدوزي وناظره في ست مسائل من الفقه واللغة ومصادر المعرفة⁽⁵⁾.

ج- الشيخ سالم بو حاجب (ت 1924 م):

وقبله الولاتي خلال زيارته لتونس، حيث يقول: «ومن علمائها وفضلائها الذين لقيتهم كبير علمائها الذي تنتهي إليه الكلمة عندهم في الفتوى الشيخ سالم أبو

(1) المعسول (26 / 4).

(2) المصدر نفسه (77 / 4).

(3) من علماء سوس عاش بين (1249 هـ و 1323 هـ) من آثاره كتاب الموالي، الحيل، نظم الحكم العطائية، الرحلة إلى الحمراء، العكاز المضروب به من أفتى للأب بعد موت ابنته بأخذ الجهاز. انظر ترجمته في المعسول (5 / 149-221).

(4) انظر الرحلة الحجازية (ص: 104).

(5) انظر المصدر السابق (ص: 104-156).

حاجب، دعاني إلى بيته وأضافني ضيافة حسنة وأهدى إلي حاشية علي الأشموني في جزأين⁽¹⁾.

والشيخ سالم بو حاجب (1243-1343هـ) (1827-1924م) وصفه من ترجم له بأنه امتاز بالذكاء وقوة إيمانية تثبت الهداية حيثما حلت، تعلم بجامع الزيتونة، واتصل بكبار علماء عصره⁽²⁾ ومنهم إبراهيم الرياحي، وقاضي الجماعة محمد النيفر⁽³⁾. وأبرز رجال السياسة كشيخ الإسلام بيوم الرابع والجنرال خير الدين (التونسي)، وقد أعانه على تحرير كتابه أقوم المسالك، انتخب عضواً في المجلس الأكبر سنة 1861م مع خير الدين، ودام تدريسه بجامع الزيتونة ثلاثين سنة⁽⁴⁾. كان في دروسه في جامع الزيتونة، على مدى 65 عاماً، وفي خطبة الجمعة بجامع سبحان الله، العالم المصلح الذي نزع إلى الأصول والكليات. وأظهر أن الدين والحياة متلازمان⁽⁵⁾. وكان له منهج مميز في دروسه، أعرض به عن المناقشات اللفظية الجدلية العقيمة⁽⁶⁾.

وتخرج عليه من الفحول نفر معدود من كبار العلماء، منهم شيخ الإسلام أحمد بيرم، ومحمد بيرم الخامس، وعبد العزيز الثعالبي، وشيخ الإسلام محمد الطاهر ابن عاشور، ومحمد العزيز جعيط⁽⁷⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 275).

(2) بلقاسم الغالي: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، (1417هـ / 1996م)، (ص: 44).

(3) انظر محمد الحبيب ابن الخوجة: محمد الطاهر ابن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، طبعة أمير دولة قطر، (1425هـ / 2004م)، (1/ 144-145).

(4) بلقاسم الغالي: المرجع السابق (ص: 44).

(5) المرجع السابق (ص: 44).

(6) محمد الحبيب ابن الخوجة: المرجع السابق (1/ 145).

(7) انظر المرجع السابق (1/ 146).

وكان ذا نزعة تجديدية واضحة، لهذا وجد فيه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده العالم الذي يسير معه على نهج واحد، فانقلب من تونس معجبا بالشيخ سالم بو حاجب ملاحظا أنه لو كان متصلا بحركة الإصلاح الديني في الشرق منذ بدايتها لكان لها بمقامه العلمي وأفكاره النيرة شأن عظيم⁽¹⁾.

د- الجوانب الاجتماعية

ومنها:

- 1 - كثرة الهدايا: خاصة إهداء الكتب من العلماء والأعيان والأغنياء، وبالأخص في الفقه المالكي والنحو، وأحيانا تكون من عدة أجزاء⁽²⁾.
- 2 - الاستفادة من خلفية الانتماء إلى الطريقة التيجانية في تيسير التواصل وكرم الضيافة وسلاسة العلاقات الاجتماعية ودورها في تيسير الأسفار والتنقلات عبر الرحلة⁽³⁾.
- 3 - وسائل النقل المستعملة من البغال والقطار الذي سماه (بابور البر)⁽⁴⁾، والسفن (بابور البحر)⁽⁵⁾، وما كانت عليه حالة النقل البحري، إذ عند رجوعه من الحج ركب من القاهرة إلى الإسكندرية ثم بحرا إلى مالطة التي ركب منها في (بابور) صغير بطيء المشي إلى مدينة تونس التي وصلها الركب بعد ليلتين⁽⁶⁾.

(1) بلقاسم الغالي: المرجع السابق (ص: 44).

(2) وخاصة في تونس، انظر الرحلة الحجازية (ص: 275-276)، والإسكندرية، انظر المصدر السابق (ص: 214، 216-217).

(3) وخاصة في مرحلة إيفران والرباط، انظر المصدر السابق (ص: 103).

(4) انظر المصدر السابق (ص: 214-273).

(5) انظر المصدر السابق (ص: 156).

(6) انظر المصدر السابق (ص: 273).

خاتمة

إن الرحلة الحجازية لمحمد يحيى الولاتي غنية بالمباحث المعرفية الإسلامية، ومن الجوانب التي تشكل آفاقاً للبحث في هذا المصدر: المباحث الأصولية التي تناولها مثل اجتهاد الرسول ﷺ⁽¹⁾، ومباحث في القياس، مثل تعريفه⁽²⁾، وبعض أنواعه⁽³⁾، والاستدلال بالكتاب والسنة على نقض قياس فاسد⁽⁴⁾، وتنزيل الفرع الكلي على صورة الواقعة الجزئية بعد سبر الأوصاف وتمييز الطردي منها⁽⁵⁾. ومن ذلك إجماع نطقي متواتر معلوم من الدين بالضرورة⁽⁶⁾.

ولم تخل الرحلة من مباحث اجتهادية أخرى مثل مجتهد الترجيح⁽⁷⁾، والتخريج⁽⁷⁾، ومجتهد المذهب⁽⁸⁾.

وتناول الولاتي مباحث في الجدل منها: المقصود بالنظر والجدل المأمور به في القرآن الكريم⁽⁹⁾، ومدى جواز الخوض في علم الكلام للرد على شبه أهل الأهواء⁽¹⁰⁾.

(1) الرحلة الحجازية (ص: 146-147).

(2) المصدر السابق (ص: 141).

(3) المصدر السابق (ص: 141-143).

(4) المصدر السابق (ص: 143).

(5) المصدر السابق (ص: 106).

(6) المصدر السابق (ص: 109).

(7) المصدر السابق (ص: 105).

(8) المصدر نفسه (ص: 109).

(9) انظر المصدر نفسه (ص: 154).

(10) انظر المصدر نفسه (ص: 148-149).

ومن المباحث العقدية التي يمكن أن نجد لها أثرا في الرحلة: إيمان المقلد، والتوسل، وأقسام البدعة⁽¹⁾.

وفضلا عن ذلك تزخر الرحلة الحجازية بنصوص شعرية أنشدها الولاتي، ومنها : قصيدة في سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب عليه السلام⁽²⁾، وقصيدة في أدب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وأهل البقيع وأهل أحد وسائر المشاهد⁽³⁾، وقصيدة في الحث على احترام أهل المدينة⁽⁴⁾.

(1) انظر مثلا الرحلة الحجازية (ص: 150).

(2) المصدر السابق (ص: 192-193).

(3) المصدر السابق (ص: 196-198).

(4) المصدر نفسه (ص: 198-199).